MESR
منار الشرق للدراسات والأبحاث
Manar Elsharq for Studies & Research

Middle East Journal of Legal and Jurisprudence Studies

Homepage: http://meijournals.com/ar/index.php/mejljs/index
ISSN 2710-2211 (Print)
ISSN 2788-4694 (Online)

مجلة الشرق الأوسط
للدراسات القانونية والفقهية

الانشقاقات في الاحزاب السياسية وتأثيرها على العملية السياسية في العراق بعد عام 2003 :دراسة نظرية

م. د محمد باسم شبر
كلية الحلة الجامعة الاهلية، قسم القانون، بابل
Mohammedbas@hilla-unc.edu.iq

م.م أحمد جبار المخزومي
كلية الحلة الجامعة الاهلية، قسم القانون، بابل
ahmedjabbar@hilla-unc.edu.iq

استلام البحث: 18/06/2022 مراجعة البحث: 25/08/2021 قبول البحث:28/08/2021

ملخص الدراسة :

يهدف هذا البحث الى تسليط الضوء على الانشقاقات في الاحزاب السياسية وتاثيرها على العملية السياسية في العراق بعد عام 2003 كما يهدف الى التعرف على مفهوم الانشقاق الحزبي ومفهوم الحزب السياسي كاطار نظري ومن ثم التعرف على الاحزاب السياسية بمختلف توجهاتها وما هي دوافع تلك الانشقاقات الحزبية وكيف تؤثر تلك الانشقاقات الحزبية على العملية السياسية من ناحية العملية التشريعية واثرها على صنع السياسة العامة وكيف اثرت تلك الانشقاقات الحزبية على الاستقرار السياسي واداء الحكومة العراقية بعد عام 2003 ،حيث اعتمد المنهج النظمي والمتمثلة بالمدخلات وهي الاحزاب السياسية والمخرجات المتمثلة بالانشقاقات الحزبية حيث توصل البحث الى مجموعة نتائج كان ابرزها أن جميع الأحزاب العراقية بمختلف التوجهات الإسلامية والعلمانية والقومية تعاني من ظاهرة الانشقاق والتشظي، ويرجع السبب في ذلك إلى عدة عوامل ومنها العامل الشخصي والمتمثلة في الحصول على النفوذ داخل العميلة السياسية لاسيما أن شعار أغلب النخبة السياسية في العراق هو المكاسب والنفع الشخصي، وقد يكون انشقاق الشخصي عن الحزب هو الصراع على زعامة الحزب نظراً لامتيازات التي يتمتع رئيس الحزب على الصعيد المادي والمعنوي، إذ تتصور النخبة السياسية أن من حق كل كتلة فازت بالانتخابات حتى لو كان الفوز على شكل مقعد أن تشارك في الحكومة واوصى البحث على الاحزاب السياسية العراقية بمختلف التوجهات الاسلامية والعلمانية ترك الصراعات على زعامة الحزب والمنافع الشخصية وان تكون العملية السياسية تتصدرها النخبة السياسية الفائزة بالانتخابات حتى لو كان الفوز على شكل مقعد ان تشارك في الحكومة على اساس الحق الدستوري .

الكلمات المفتاحية: الانشقاقات في الاحزاب السياسية ، العملية السياسية ، الاستقرار السياسي.

CC BY

Abstract:

This research aims to shed light on the splits in political parties and their impact on the political process in Iraq after 2003. It also aims to identify the concept of party dissent and the concept of the political party as a theoretical framework, and then to identify the political parties of various orientations and what are the motives of those partisan splits and how they affect those Partisan splits on the political process in terms of the legislative process and its impact on public policy-making and how those partisan splits affected the political stability and performance of the Iraqi government after 2003, where the systemic approach was adopted, represented by the inputs, which are the political parties and the outputs represented by partisan splits, where the research reached a set of results, the most prominent of which was All Iraqi parties of various Islamic, secular and nationalist orientations suffer from the phenomenon of dissent and fragmentation, and the reason for this is due to several factors, including the personal factor represented in obtaining influence within the political agent, especially since the slogan of most of the political elite in Iraq is personal gains and benefit, and personal dissent may be About the party is the struggle for the leadership of the party due to the privileges it enjoys The head of the party on the material and moral level, as the political elite imagines that every bloc that won the elections has the right, even if the victory is in the form of a seat, to participate in the government. He recommended research on Iraqi political parties in various Islamic and secular orientations to leave conflicts over party leadership and personal benefits, and that the political process be It is headed by the political elite that wins the elections, even if the victory is in the form of a seat to participate in the government on the basis of the constitutional right.

Keywords: Splits in political parties, political process, political stability.

مقدمـــــــــــة

إن الانشقاق الحزبي يعني خروج عضو أو فصيل من الحزب والانضمام إلى حزب آخر أو تأسيس حزب جديد، ويكون الانشقاق نتيجة قرار فصيل بالابتعاد أو الانفصال عن الحزب، أو الاستقالة ولا يدخل في المفهوم الاستقالة الطوعية شريطة عدم الانضمام لحزب آخر بمعنى الاعتزال عن العمل السياسي، وأن الانشقاق الحزبي يعني حدوث انقسام عميق داخل الحزب ويحدث هذا الانقسام نتيجة وجود ضغط أو ضغوط دائمة، وينتهي هذا الانقسام وهذه الضغوطات عادة بإنشاء حزب آخر أو أحزاب أخرى متعارضة ومتصارعة فيما بينها حول الموضوع الذي كان في الأصل سببا في انقسامها وانشقاقها.

وبعد تغيير النظام السياسي في عام 2003 برز في الساحة العراقية عدد كبير من الأحزاب السياسية، وانتقل العراق من دولة الحزب الواحد إلى دولة التعددية الحزبية المفرطة، وظهر الى جانب الأحزاب القديمة عدد كبير من الاحزاب والحركات الجديدة، وكان ظهور هذا الكم الهائل من الأحزاب رد فعل على حالة الاختناق السياسي الذي خلفته عقود من سيطرة الحزب الواحد والحرمان المطلق من فرص العمل السياسي داخل العراق، وظهرت في الساحة السياسية العراقية أحزاب ذات توجهات إسلامية وقومية وعلمانية، إلا أن هذه التعددية الحزبية المفرطة نتجه عنه انشقاقات شخصية وسياسية وفكرية مما أثر على العملية السياسية في العراق، إذ أخذت هذه الأحزاب في التزايد ويكون ذلك أما عن طريق الانشقاق عن الحزب الاصلي وتأسيس حزب جديد، أو الانضمام إلى حزب آخر، ويرجع ذلك إلى غياب المبادئ لدى الأعضاء الحزبيين وتقدم المكاسب والمنفعة الشخصية على حساب المنفعة الوطنية، وبهذا ولدت احزاب جديدة بنفس الايديولوجية والاهداف التي ولدت داخل الحزب الاصلي مع

تغييرات بسيطة في هيكلية الحزب، وبالتالي فأن تلك الانشقاقات انعكست على صعيد المؤسسات الدستورية مما أثر على صنع السياسة العامة، وبالتالي عرفت البلاد حالة من عدم الاستقرار السياسي.

مشكلة البحث

تكمن اشكالية البحث هو أن العامل الاكبر وراء الانشقاقات الحزبية بعد التعددية الحزبية المفرطة في العراق عام 2003م بمختلف توجهاتهم الإسلامية والعلمانية والقومية هي دوافع شخصية وسياسية وفكرية وقانونية، مما شجع النخبة الحاكمة على الانشقاق عن الحزب الأم وتأسيس حزب جديد بنفس المبادئ والأهداف والايديولوجية عن حزبه الأصلي، ويرجع السبب في ذلك إلى المصالح الشخصية.

ثالثا: اهمية البحث:

تنطلق أهمية البحث من كون أن الأحزاب السياسية هي محور العملية الديمقراطية، وذلك لان الأحزاب السياسية هي العمود الفقري في النظام السياسي، وكلما كان اعضاء الحزب الواحد داخل البرلمان متماسكين في موقفهم ومبادئهم وأيديولوجيتهم تنعكس ايجابا على النظام السياسي ومن ثم تحقيق الاستقرار السياسي، أما العكس فأنها تؤثر سلباً على العملية الديمقراطية في البلاد بشكل عام وعلى النظام السياسي بشكل خاص وبالتالي تشهد البلاد حالة من عدم الاستقرار السياسي، وهذا ما حدث في العراق بعد عام 2003م، إذ شهدت البلاد التعددية الحزبية، وكانت تلك التعددية ناجمة عن الانغلاق السياسي قبل عام 2003م، وبعد الانفتاح برزت الاختلافات بين القيادات الحزبية، وكانت تلك الاختلافات ناتجة عن مصالح شخصية لا مصالح وطنية، الأمر الذي يؤدي في نهاية المطاف الانشقاق عن الحزب الأم وتأسيس حزب جديد على شاكلة الحزب القديم الأصل.

اهداف البحث :

يهدف البحث إلى التعرف على الانشقاق الحزبي والحزب السياسي كاطار نظري، ومن ثم التعرف على الأحزاب السياسية في العراق بمختلف توجهاته الإسلامية والعلمانية والقومية، وماهي دوافع تلك الانشقاقات الحزبية هل هي دوافع شخصية أم سياسية أم فكرية أم ماذا؟، وكيف أثرت تلك الانشقاقات الحزبية على العملية السياسية في العراق.

فرضية البحث:

ينطلق البحث من الفرضية الأتية هو أن الانشقاقات الحزبية التي عرفها العراق بعد التعددية الحزبية المفرطة أثرت على العملية السياسية برمتها.

منهج البحث:

اعتمد البحث على المنهج النظمي والمتمثلة بالمدخلات وهي الأحزاب السياسية، والمخرجات والمتمثلة بالانشقاقات الحزبية وكيف اثرت على العملية السياسية في العراق، وأيضا المنهج الوظيفي أي كيف أنعكس وظيفة الأحزاب السياسية في العراق بعد عام

2003م على المؤسسات الدستورية في البلاد، وكذلك المنهج التاريخي لدراسة تاريخ الأحزاب السياسية بمختلف توجهاتها الإسلامية والعلمانية والقومية.

خطة البحث:

بغية الإحاطة بالموضوع وحل مشكلة البحث تم تقسيم خطة البحث الى مبحثين: المبحث الأول مفهوم الحزب السياسي وينقسم الى مطلبين الأول: مفهوم الحزب السياسي، والثاني: أنواع الحزب السياسي، والمبحث الثاني: الانشقاقات الحزبية، ويتفرع الى ثلاث مطالب الأول بعنوان مفهوم الانشقاقات الحزبية، والثاني عن أسباب الانشقاقات الحزبية، ثم الاثار التي تترتب على الانشقاقات الحزبية، اما المبحث الأخير فكان عن اثر الانشقاقات الحزبية على العملية السياسية وانقسم الى مطلبين الأول اثر عن الانشقاقات الحزبية على صنع السياسة العامة، والثاني عن آثر الانشقاقات الحزبية على العملية التشريعية.

المبحث الاول

مفهوم الحزب السياسي وانواعه

المطلب الاول : مفهوم الحزب السياسي

ينصرف المعنى اللغوي لكلمة حزب إلى الطائفة، وحزب الرجل اصحابه، وتحزبوا أي تجمعوا، ومنه ايضاً احزاب القرآن الكريم[1]. اما كلمة سياسي فهي مأخوذة من كلمة سياسة التي تعني كل ما يتصل بشؤون الدولة ونظام الحكم فيها، وما للأفراد من حقوق وما عليهم من واجبات في البيئة السياسية التي يعيشون فيها[2]. اما من الناحية الاصطلاحية فيعرف الحزب السياسي(مجموعة من الأفراد تجمعهم فكرة معينة تدفعهم للعمل المتواصل في سبيل استلام السلطة وذلك لتحقيق اهداف معينة)[3]، كما يعرف الحزب السياسي بأنه مؤسسة من مؤسسات النظام السياسي يتميز بعضها عن بعض بعدد من السمات، وهذه السمات هي اساسها الاجتماعي، واهدافها السياسية وأيديولوجيتها، وطبيعة قاعدتها الجماهيرية وعلاقتها الاجتماعية وادوارها في النظام السياسي، وتراكيبها وانظمتها الداخلية وطرائق ممارسة أنشطتها[4].ويعرف (اوستن رني) الحزب السياسي بانه(جماعة منظمة ذات استقلال ذاتي تقوم بتعيين مرشحيها، وتخوض المعارك الانتخابية على امل الحصول على المناصب الحكومية والهيمنة على خطط الحكومة) [5]، أما تعريف المفكر الفرنسي (ادموند بيرك) الذي يرى بأن الحزب(هو اتحاد مجموعة من الأشخاص بهدف العمل معاً لتحقيق الصالح العام وفق مبادئ معينة)، وبالتالي فأن عناصر تكوين الحزب وفق هذا التعريف هي أولاً الأشخاص، وثانياً الأفكار، وثالثاً التنظيم[6].

---

[1] محمد بن ابي بكر بن عبدالقادر الرازي، مختار الصحاح، دار الرسالة، الكويت، 1982، ص133.

[2] احمد سويلم العمري، معجم العلوم السياسية الميسر، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1977، ص87.

[3] نقلاً عن حسان محمد شفيق العاني، الانظمة السياسية والدستورية المقارنة، مطبعة جامعة بغداد، بغداد، 1986، ص255.

[4] صالح جواد كاظم وعلي غالب العاني، الانظمة السياسية، العاتك لصناعة الكتاب، القاهرة، 1990، ص93.

[5] نقلاً عن طارق علي الهاشمي، الاحزاب السياسية، شركة الطبع والنشر الاهلية، بغداد، 1986، ص77.

[6] نقلا عن عاطف عدوان، التحول إلى التعددية الحزبية في الفكر السياسي الإسلامي المعاصر، مجلة جامعة النجاح للأبحاث(العلوم الإنسانية)، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، المجلد16، العدد1، 2002، ص90.

المطلب الثاني

انواع الأحزاب السياسية

في أي نظام سياسي ديمقراطي توجد أحزاب سياسية، إلا أن تركيبة تلك الأحزاب تختلف من حزب إلى أخر، وعلى ضوء ذلك تصنف الأحزاب السياسية إلى ما يأتي[7]:

أولا: من حيث التركيب الاجتماعي الطبقي، هناك أحزاب برجوازية وأحزاب كادر وهذه صفة أحزاب الدول الرأسمالية المتقدمة، وأحزاب طبقة وسطى وأخرى تمثل العمال أو الفلاحين، وأحزاب طبقات شعبية وجماهيرية، وتتواجد تلك الأحزاب في الدول الشيوعية والاشتراكية ودول العالم الثالث.

ثانياً: من حيث الأيديولوجية، هناك أحزاب ذات أيديولوجية ليبرالية وتكون توجهاتها يمينية محافظة، وهذا هو الحال معظم الأحزاب في النظم الغربية، وأحزاب ذات أيديولوجية ماركسية أو اشتراكية وتكون توجهاتها يسارية وراديكالية وغالبا ما تكون ثورية، وتنتشر معظم تلك الأحزاب في العالم الثالث والنظم الشيوعية، كما تتواجد تلك الأحزاب في الكثير من النظم الغربية، وهناك أحزاب ذات أيديولوجية دينية، فضلاً على الأحزاب التي تدافع عن البيئة مثل جماعات الخضر في الدول الغربية.

ثالثاً: من حيث المكانة والدور في النظام السياسي: هناك أحزاب حاكمة وأخرى مهيمنة ومعها أحزاب مشاركة في الحكم وأحزاب معارضة، والمعارضة قد تكون مشروعة قانوناً وهي سلمية، وقد تكون معارضة سرية، وفي الغالب تتبنى تلك الأخيرة أسلوب العنف والقوة للوصول إلى السلطة، وهناك أحزاب مؤسسة للنظام السياسي وهي أحزاب سابقة على وجوده وتواجدت تلك الأحزاب في دول عالم الجنوب، أو المتخلفة التي تحررت من الاستعمار، والدول ذات النظم الشيوعية، وبالمقابل هناك أحزاب تشكلت في ظل النظام السياسي وبإجازة منه وهي أحزاب لاحقه على وجوده وتواجدت تلك الأحزاب في الدول المتقدمة.

رابعاً: من حيث التركيب الداخلي في الحزب، وتصنف إلى ثلاث أصناف هي[8]:

1. الأحزاب اللامركزية، ويقصد بها الأحزاب التي لا تمتلك فيها إدارة الحزب المركزية إلا قليلاً من السلطان على فروع الحزب المحلية، ويتمتع فيها قادة الحزب المحليون بسلطات واسعة من بينها اتخاذ القرارات الأساسية، وتعود نشأة هذه الأحزاب إلى القرن التاسع عشر واستمرت حتى الأن متجسدة في الأحزاب المحافظة والليبرالية في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية.
2. الأحزاب المركزية، ويقصد بها الأحزاب التي لا تملك فيها فروع الحزب المحلية إلا سلطات محدودة أو لا تملك منها شيئاً، وتكزن سلطة القرار بيد القيادة المركزية للحزب، وهذه الأحزاب جماهيرية، وتحتل فيها المذاهب الأيديولوجية مركزا أهم، وتتواجد تلك الأحزاب في معظم الدول العربية والأفريقية.

[7] طه حميد حسن العنبكي، النظم السياسية والدستورية المعاصرة أسسها ومكوناتها وتصنيفاتها، مكتبة الغفران، بغداد، الطبعة الثانية، 2015، ص133-134.
[8] صالح جواد كاظم وعلي غالب العاني، مصدر سبق ذكره، ص112.

3. الأحزاب القائمة على صلات عمودية، وهي الأحزاب التي تقوم بعزل قواعد الحزب بعضها عن بعض، كما تتضمن انضباطاً متشدداً شبه عسكري تفرض على اعضائها، وفي مجال العقيدة تقوم هذه الأحزاب على الايمان بالنخبة لا بالجماهير وهي تتجسد في الأحزاب الفاشية.

وهناك تصنيف آخر للأحزاب السياسية، ويقوم هذا التصنيف على ثلاثة أنواع من الأحزاب السياسية التي تستند إلى برنامج محدد، والأحزاب التي تتمتع بالكاريزما، والأحزاب التي تعتمد المحسوبية[9].

1. الأحزاب السياسية التي تستند إلى برنامج محدد، ويرتكز عمل هذه الأحزاب على برنامج حزبي محدد، وتتم تعبئة الناخبين حول مواضيع منصوص عليها بوضوح في البرنامج السياسي لحزبهم، وتستند تلك الأحزاب على قيم ايديولوجية (محافظة، ليبرالية، دينية، شيوعية)، وتتميز هذه الأحزاب ببرامج وسياسات يسهل التعرف عليها من قبل الناخب، ويكمن عنصر النجاح في تلك الأحزاب هو أنها تقدم للناخب خيارات واضحة بين برامج متنافسة، ما يشعره بأن لديه خيارات موثوقة.
2. الأحزاب التي تتمتع بالكاريزما، وهي الأحزاب التي يرأسها شخص له كاريزما، ولا تقدم تلك الأحزاب لناخبيها خيارات واضحة لجهة البرامج والسياسات، فتكون السياسة في إطارها متمحورة حول شخص رئيسها، ويتم اتخاذ الخيارات البراغماتية استناداً إلى تصريح رئيس الحزب وليس إلى البرنامج السياسي، وأن القيادة الكاريزمية ضرورية في الأحزاب السياسية غير أن الاعتماد بشكل كبير على هذه الميزة يمكن أن ينتهك مبادئ الديمقراطية، هذه من جهة ومن جهة أخرى تعاني الأحزاب الكاريزمية من عدم استقرارها الشديد، نظراً إلى أن استمراريتها واقفاً غلى البقاء السياسي لفرد واحد ألا وهو رئيسها الذي يتمتع بالكاريزما.
3. الأحزاب التي تعتمد المحسوبية، تعيق هي الأخرى العمل الفعال للأنظمة الديمقراطية، وقد تكون هذه الأحزاب الأكثر إزعاجا وإثارة للمشاكل لأنها تطلب إجمالاً بإنتاج المنافع الجماعية، غير أنها تقدم الخدمات الشخصية والمنافع والخدمات للموالين لها ولا سيما أثناء الحملات الانتخابية، وبالتالي فأن غالبية المواطنين يشعرون بأن تصويتهم ليس ضرورياً نظراً إلى أن الموالين للحزب سيستفيدون وحدهم، وقد يحدث تصرفهم تهكماً في أوساط الناخبين ويطال الثقة بالعملية الديمقراطية برمتها.

المبحث الثاني

الانشقاقات الحزبية

المطلب الاول : مفهوم الانشقاقات الحزبية

[9] مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الأحزاب السياسية من منظور عالمي مقارن، سلسلة الدراسات والمعلومات، مجلس النواب اللبناني، لبنان، الملف التاسع، نيسان 2006، ص13-14.

قبل الحديث عن الانشقاقات الحزبية لابد من تعريف الانشقاق لغة واصطلاحاً.

أولا: الانشقاق لغة واصطلاحاً

يعرف الانشقاق في اللغة حسب ما ورد في القاموس الألفبائي هو (مصدر لكلمة انشق انشقاقا وهو يعني يتصدع تصدعا، أي تشقق البناء أو القوم أي تفرقوا بعد أن كانوا مجتمعين، والانشقاق امتداد عن التئام، فكل انشقاق افتراق ولكن ليس كل افتراق انشقاق، فالانشقاق يحدث لكتلة بسبب حالها الذي جعلها مفرقة ومجزأة، ويغلب على الأجزاء المنشقة التمايز والاختلاف والتباين شكلا ومضموما، كما أن الأجزاء المنشقة قد يحدث بها تصدع آخر إلى مرحلة التفتيت ثم التلاشي، ويمكن أن يكون الانشقاق بسبب عوامل داخلية كضعف القاعدة والأسس التي يستند عليها البنيان أو الجماعة، وهذا ما يعرض البنيات إلى الانهيار)[10].

أما تعريف الانشقاق اصطلاحاً حسب ما ورد في قاموس (le grand Robert)، فهو مصطلح قديم يعود أصله إلى اللاتينيين ويعني الانقسام والتفرق، والابتعاد عن الأصل، وكان استعمال هذا المصطلح قليل الاستخدام في القرن الثامن عشر للميلاد، نظر لعدم وجود أحزاب سياسية سائدة في الدول بسبب دكتاتورية الدولة في الأنظمة السياسية، ولكن بعد الثورة الفرنسية التي حدثت عام 1789م، عرف العالم الانفتاح السياسي، مما أدى إلى كثرة استخدام المصطلح في القرن التاسع عشر وما تلاه[11].

والانشقاق هو وصف للحالة التي تحدث في شكل خروج وانفصال فردا أو جماعة كانت الأخيرة عبارة عن كتلة واحدة، فتفرقت هذه الجماعة لأسباب ذاتية أو خارجية خارجة عن ارادتها، وبالتالي يمكن وصف حالة الانشقاق الحزبي بأنه حالة اختلاف أو انقسام ثم تفرق وتجزأ الأعضاء المكونين للحزب حول المبادئ والأهداف أو السياسيات وينتج عن تلك الحالة ولادة حزب أو تفريخ أحزاب جديدة قائمة على أسس جديدة[12].

ثانياً: مفهوم الانشقاق الحزبي

لا يوجد تعريف محدد لمفهوم الانشقاق الحزبي كغيره من المفاهيم التي تدرسها العلوم الاجتماعية، فاستخدم هذا المصطلح في علم الاجتماع السياسي ليشير إلى الانقسام الذي يحدث في البناء الاجتماعي والسياسي عبر الخطوط الأثنية والأيديولوجية، أو الانقسام حول أبعاد وقضايا مختلفة، وأحيانا للإشارة إلى عدم الاتفاق حول مسألة سياسية أو اجتماعية يدور حولها الخلاف أو الصراع[13].وكان أول ظهور لمصطلح الانشقاق الحزبي على يد عالم السياسية (موريس دوفرجية)، وذلك عندما تحدث عن مدى التماسك الداخلي للأحزاب السياسية، إذ ركز على ظروف نشأة الحزب موضحاً أن الأحزاب السياسية ذوات المنشأ الخارجي أي الأحزاب التي نشأت خارج البرلمان أكثر تماسكا وانضباطاً من الأحزاب ذوات المنشأ الداخلي، وبرر ذلك بأن الأحزاب الخارجية تتصرف بموجب تنظيم قائم سلفاً بين كل خلايا الأساس، أما الأحزاب الداخلية البرلمانية فمضطرة إلى إقامة هذه الروابط من كل

[10] الجيلاني بن حاج يحيى وآخرون، القاموس الألفبائي، الأهلية للنشر، 1997، ص315.

[11] فوزية فلوس، الانشقاقات الحزبية في الجزائر 1999-2012 دراسة حالة حزب جبهة القوى الاشتراكية، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري- تيزي وزو-، الجزائر، 2015، ص37.

[12] يوسف حسن يوسف، أيدلوجيات الحياة السياسية في الدول النامية، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2017، ص41.

[13] حازم عمر، الانشقاقات في الأحزاب السياسية دراسة نظرية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد484، حزيران2019، ص92.

نوع بأي صورة كانت وذلك منذ البداية لوجود بعض ممثليها داخل البرلمان، ومن ثم ينخفض معدل الانشقاق لدى الأحزاب التي نشأت نشأة خارجية بخلاف الأخرى التي نشأت نشأة برلمانية[14].

أما المفكر الأمريكي (صموئيل هنتنغتون) تحدث عن المؤسسية داخل التنظيمات السياسية في كتابه (النظام السياسي في مجتمعات متغيرة)، مشيراً إلى أن الهدف من المؤسسية هي المحافظة على العملية التي بها تكتسب التنظيمات والإجراءات حتمية وثباتاً، ومواجهة الخلافات، وتعزيز الاتفاق بين القوى المختلفة التي تزداد أهميتها في المؤسسات التي تضم تكوينات اجتماعية متباينة، وأوضح (هنتنغتون) أن تراجع الانسجام أو الانتماء أو الولاء الحزبي، وتعدد الفصائل الداخلية وتزايد المعدلات الخلافات بينها، الأمر الذي من شأنه أن يضعف تماسك الحزب ويزيد فرص حالات التفكك والانشقاق داخل الحزب[15].

المطلب الثاني : اسباب الانشقاقات الحزبية

تعدد الأسباب التي تؤدي إلى الانشقاقات الحزبية، ومن تلك الأسباب التاريخية والثقافية والشخصية والتنظيمية والخارجية. **أولا:** الأسباب التاريخية والثقافية: تلعب الأسباب التاريخية والثقافية دوراً هاماً في عملية الانشقاقات الحزبية لأن ثقافة الانقسام متأصلة في جميع الأحزاب السياسية سوءا كانت تلك الأحزاب قديما في منشأها أو معاصره، بل أن ثقافة الانقسام تكون احدى مميزاته الأساسية، كما أن الأسباب التاريخية تفسر في كثير من الأحيان هذه الميولات الانشطارية، إذ لم تسلم الأحزاب السياسية من داء التفكيك حتى في مرحلة الحركة الوطنية عندما كان العمل الحزبي أحد آليات مقاومة الاستعمار[16].

وتعد قواعد وإجراءات تأسيس الأحزاب من الاسباب الثقافية التي تؤدي دوراً في حدوث الانشقاقات الداخلية، إذ يتوقف تأسيس الأحزاب في أي دولة على ما يعرف بـ(قانون الأحزاب) الذي يختلف عن الدستور، ويتضمن هذا القانون مقومات العضوية والشروط المحددة لتنظيم الأحزاب وحملاتها وإدارة أموالها[17]، ومتى كانت إجراءات تأسيس الحزب يسيرة فإنها تساعد على زيادة تأسيس الأحزاب وليس انحسارها، ويؤثر ذلك جوهرياً في حسابات النخب الراغبة في تكوين أحزاب جديدة، سواء كانت هذه النخب منشقة من أحزاب قائمة بالفعل أو نخباً تتطلع إلى تأليف أحزاب جديدة، فمع حرية تأسيس الأحزاب تجعل من الانشقاقات الحزبية حلاً لمشكلة الصراعات الداخلية، ولاسيما عندما تنقطع كل سبل التوفيق بين الفصائل المتصارعة داخل الحزب السياسي[18].

ثانياً: الأسباب الشخصية: تعد الدوافع الشخصية أهم عوامل الانشقاق ويمكن ارجاعها إلى عاملين أساسيين هما (شخصنة السلطة) وهي من أكبر المظاهر السلبية التي أصبحت تميز الأجهزة القيادية للأحزاب السياسية، إذ تحول الحزب إلى زعيم يجسد الحزب ويمثل الشخصية المحورية التي يدور حولها، فهو القائد الملهم الذي لا يمكن أن ترده كلمة ولا تناقش قراراته، بشكل

---

[14] موريس دوفرجية، الأحزاب السياسية، ترجمة علي مقلد وعبدالمحسن سعد، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، 2011، ص21-22.

[15] للمزيد ينظر إلى صموئيل هنتنغتون، النظام السياسي لمجتمعات متغيرة، ترجمة: سمية فلو عبود، دار الساقي، بيروت، الطبعة الأولى، 1993، ص21-23.

[16] طالبي سمير و بومراح حسينة، الانشقاقات الحزبية في الجزائر –دراسة حالة التيار الاسلامي-(حركة مجتمع سلم)، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، الجزائر، 2016، ص17.

[17] كينيث جاندا، الأحزاب السياسية والديمقراطية من الناحيتين النظرية والتطبيقية: إقرار قانون الأحزاب، المعهد الديمقراطي للشئون الدولية، القاهرة، 2015، ص4.

[18] حازم عمر، مصدر سبق ذكره، ص99-100.

يكسبه هالة سياسية وقداسة تجعله بمنأى عن المحاسبة، والعامل الثاني هي (البحث عن المناصب والنفوذ) إذ يعد السعي لشغل مناصب قيادية في الحزب والترشح في فوائده، والتعيين بواسطته في وظائف تنفيذية أحد أهم الأهداف للانضمام للحزب وحق مشروع، إلا أن ذلك يصطدم بعوائق موضوعية وغير موضوعية، وهذا ما يفسر حالات الانشقاق عندما تحين المواعيد الانتخابية[19].

وأن بقاء الزعيم على هرم الحزب نابع من الشعور المبني بفضله في تأسيس الحزب ونضاله من أجله، ولا سيما إذا كان الحزب مر بمرحلة العمل السري وتعرض للتضيق والاعتقال والتعذيب، مما يعطيه أحقية البقاء على رأسه ما دام يرغب في ذلك، والاعتقاد أنه هو الشخص الوحيد القادر على جمع المناضلين حوله، وأن البقاء القائد على هرم السلطة قد تؤدي إلى تأسيس أحزاب جديدة أو الالتحاق بأحزاب اخرى أو الدخول في قوائم حرة، أو العمل لصالح احزاب متنافسة دون الترشح انتقاما من احزابهم الاصلية وتحضيرا للاستحقاقات القادمة، رفضا لما يسمى الديمقراطية الوصائية[20].

ويرتبط هذا العامل بسياسات قيادة الحزب تجاه الكتل الداخلية، فإذا اقترنت تلك السياسة من تفضيلات الكتل، والقدرة على التوازن بينها وتلبية مطالبها وإشراكها في المناصب والمواقع الداخلية وكذلك في البرامج الانتخابية للحزب فمن شأن ذلك الحد من ظاهرة الانشقاق والعكس صحيح، وكذلك ترتبط المصلحة الشخصية بتقدير الكتلة لتكلفة وعائد الانشقاق، إذ يوازن بين تكلفة مكاسب الرحيل أو البقاء فيه، فإذا كانت تكلفة الانشقاق أكبر سيفضل الاستمرار في الحزب، أذ رأى أن تشكيل حزب جديد سيكون عائقاً أمام الكتلة مما يزيد تكلفة انشقاقه، وكذلك يرى فيه مكاسب وفوائد أكبر إذا رأى أن عائد الانشقاق عن الحزب يكون أكبر من بقائه، وأنه سيحقق مكاسب إذا انشق وسيكون أقرب إلى خيار الانشقاق، ولاسيما أنه لا يتكبد أي تكلفة من تركه للحزب[21].

وكذلك أن الإفراط في استخدام المركزية الديمقراطية على نحو يمنع الكتلة أو الأعضاء من التعبير عن آرائهم، أو الاختلاف تجاه القرارات والسياسات التي تتخذها القيادات الحزبية بحيث تصبح القيادة هي المنوطة بتحديد المسار وعلى جميع الأعضاء الانصياع لها قد يزيد احتمال الانشقاق فلن يبقى أمام الفصائل أو الأعضاء المعترضين سوء هذا الخيار، وبالتالي تؤدي الكتل دوراً محورياً في الانشقاق الحزبي، فيزداد نفوذها عندما تؤسس ائتلافاً من مشرعين لهم تفضيلات مختلفة، بحيث يسعى كل كتلة السيطرة على النفوذ داخل الحزب وتحديد سياساته، وفي هذا السياق قد تقرر قيادة الحزب إعادة توزيع المناصب السياسية لضمان الاستقرار الحزبي وإسكات الكتل إذا كان الانشقاق موثوقاً منه ويهدد الاستقرار الحزبي، وفي حال فشل القيادة في التوفيق بين تلك الكتل يصبح الانشقاق لا مفر منه، ولاسيما بالنسبة إلى الكتلة الأقل تكليفا، والذي يرى في انشقاقه فوائد أكثر من الاستمرار في الحزب[22].

---

[19] طالبي سمير و بومراح حسينة، مصدر سبق ذكره، ص17-18.

[20] الأمين سويقات، الانشقاقات الحزبية في الجزائر والمغرب (دراسة في الأسباب والتحديات)، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، العدد15، حزيران 2016، ص199-200.

[21] حازم عمر، مصدر سبق ذكره، ص101.

[22]) حازم عمر، مصدر سبق ذكره، ص102.

CC BY

ثالثاً: الأسباب التنظيمية: تتحكم العوامل التنظيمية في طبيعة السلطة ونمط توزيعها وانتشارها وطريقة تشكيلها، فلكل حزب سياسي قانون أساسي يحدد نمط توزيع السلطة من حيث اختصاصات وأدوار ومهام التنظيمات المختلفة على المستويات المركزي والمحلي[23]، وتأتي أهمية توزيع السلطة بين المستويات التنظيمية المختلفة على نحو يمنعها من التركز في يد رئيس الحزب أو مجموعة من القيادات المسيطرة على المستوى التنظيمي الأعلى، فتقاسم وتشار عملية صنع القرار داخل الحزب يعزز العملية الديمقراطية ويحد من الانقسامات بين الفصائل والأجنحة الداخلية[24].

والحزب الأكثر ديمقراطية هو الذي يتيح اختصاصات لمستويات التنظيمية المختلفة، ويحد من تركز السلطة في المستوى القيادي، يكون أكثر تماسك، على العكس فالأحزاب غير الديمقراطية التي تنعدم فيها عملية توزيع السلطة والاختصاصات وتسيطر فيها مجموعة ولاسيما في ما يتعلق بعملية صنع القرار، الأمر الذي يؤدي إلى انقسامات داخلية، وأن فشل الكتل المتصارعة في التوصل إلى حلول وسط سواء المتعلقة بالخط السياسي أو تقاسم مواقع النفوذ داخل الحزب يؤدي إلى انشقاق الكتلة الأقل تكيفاً، وبقاء الأقدر على قيادة الصفقات المجدية، وتشير التجارب إلى أن الأعضاء البارزين في الأحزاب ولاسيما ممثلي الحزب في البرلمان أو الذين يشغلون المناصب العامة لديهم ميل إلى الانشقاق في الحالات التي لا يتم فيها حل الصراعات لمصلحتهم، وعليه أن سلطوية صنع القرار وهيمنة المستويات العليا تضعف من التماسك الحزبي وتدفع بالانشقاقات، فضلاً عن أنها نموذج سيئ للسلوك الديمقراطي في أدارة نظامها الأساسي[25]. وكذلك يأتي انشقاق الأحزاب عن بعضها البعض، بسبب عدم احترام دورية انعقاد المؤتمر، وتحمل دورية انعقاد المؤتمر ثلاث دلالات وهي (قانونية) أي تعبر عن احترام القانون الأساسي، و(سوسيولوجية) تتمثل في تمكين القواعد الحزبية من ممارسة حقها في انتخاب أجهزة وتحديد سياسته العامة، و(سياسية) تتمثل في تجسيد فكرة التناوب، والتجارب تشير أن الأحزاب لا تحترم دورية المؤتمرات وتخضعها لحسابات سياسية وشخصية مما يجعلها فاقدة لدلالتها القانونية والسوسيولوجية والسياسية، وحتى في حالة احترامها شكليا فإنما غالبا ما تكرس الأمر الواقع لخدمة مصالح الأعضاء القياديين مما يؤدي إلى بروز حركة اعتراضية قوية داخل الحزب تعبر عن عدم رضاها إما على الطريقة التي يتم بها التحضير للمؤتمر وإما الكيفية التي تم بها اعتماد الأجهزة المسيرة، وإما على نتائج المؤتمر وعدم تمكن بعض الأعضاء من الوصول إلى الجهاز الوطني للحزب مما يؤدي إلى للانشقاق[26]. وكذلك أن ضعف نسبة التجديد في الأجهزة الرئيسية يؤدي إلى الانشقاق، وتتجلى ذلك في الابقاء على نفس الرؤساء، واعادة انتخاب الأعضاء القدامى، واللجوء إلى توسيع العضوية في الأجهزة لضمان بقاء القدامى وامتصاص غضب جديد، فضلاً عن أن أغلب المؤتمرات كان من بين أهدافها التحضير للانتخابات إلا أنها تؤدي في كثير من الأحيان إلى مزيد من التشتت مما يجعل الأحزاب تدخل للانتخابات مقسمة[27].

---

[23] مي الأحمر، الأحزاب السياسية والانتقال إلى الديمقراطية: دليل للقادة والمنظمين والناشطين حول الأسلوب الديمقراطي لبناء الأحزاب، المعهد الديمقراطي الوطني، بيروت، 2004، ص15-16.

[24] Pippa Norris, Driving democracy: Do Power-sharing Institutions work?, Cambridge University Press, New York, 2008, PP23-24.

[25] حازم عمر، مصدر سبق ذكره، ص103-104.

[26] طالبي سمير و بومراح حسينة، مصدر سبق ذكره، ص18-19.

[27] طالبي سمير و بومراح حسينة، مصدر سبق ذكره، ص19.

ويعد الانسجام الفكري عاملاً مهماً في الحفاظ على التماسك الحزبي، نتيجة اتساق الأفراد في الآراء والمواقف والأفكار والمعتقدات والمبادئ التي يتبناها الحزب، فيولد شعوراً بهدف مشترك ومصير واحد ويعمق من الانتماء داخل التنظيم، إلا أن الانسجام الفكري للحزب قد يواجه تهديدات نتيجة حدوث تغيرات سياسية واجتماعية أو اندلاع ثورة، فتطرأ تغيرات على أفكار ومبادئ ومواقف الحزب بهدف التكيف مع تلك التغيرات، ويترتب على ذلك إما أن تؤدي هذه التغيرات إلى تحقيق التجانس بين الأعضاء ودون أي تهديدات للروابط الاجتماعية، وأما أن تخلق صراعات نتيجة تغير وضع الجماعات إلى حد كبير على نحو يخلق وظائف جديدة غالباً ما تتعارض مع مصالح الأدوار القديمة، مما يؤدي إلى حدوث انقسامات داخلية قد تنتهي بانشقاق التيار أو الجناح الأقل تكيفاً[28].

رابعاً: الأسباب الخارجية: يؤدي العامل الخارجي دوراً كبيراً في تكوين الأحزاب السياسية، لاسيما الدول التي تعتمد على المعونة من الدول الكبرى، مما تضطر تلك الدول الصغرى إلى تبنى قيادتها أيديولوجية الحزب التي يتمسك بزمام الأمور في الدولة التي معها مصالح اقتصادية، ومع ذلك فأن من قيادات الأحزاب السياسية في تفسيرها للظاهرة العامل الخارجي تبرئ نفسها في كثير من الأحيان، وترجع أسباب اتخاذ المنشقين عنها إلى أطماع شخصية تحركها مؤامرات خارجية، إلا أن هذا لا ينبغي وجود أياد خارجية وراء العديد من حالات الانشقاق، فالسلطة السياسية عندما تشعر بنفوذ أي حزب سياسي فإنها تسعى إلى تشتيته بتشجيع المنشقين ودعمهم، ولاسيما عندما يتعلق الأمر بالأحزاب ذات التأثير العام في الحياة السياسية، كما أن السلطة تكافئ كل من ينشق عن الأحزاب المعارضة بمنحهم مناصب في الدولة[29].

المطلب الثالث : آثار الانشقاقات الحزبية

لكل ظاهرة لها أثار سواء كانت هذه الظاهرة اجتماعية اقتصادية وسياسية، ومن آثار ظاهرة الانشقاقات الحزبية تؤدي إلى ضعف تماسك الأحزاب السياسية مما يؤدي إلى فتح المجال امام البرلمانين ويجعلهم متحررين من أي التزام مع احزابهم ويفسح لهم مجال تغيير انتمائهم لأتفه الأسباب، وكذلك من آثار تلك الظاهرة القوة التي تمتلكها السلطة للتأثير على الأحزاب السياسية والضغط عليها والحد من تأثيرها، ولا سيما عند اتخاذ الحزب مواقف تعارضها بخلق حركات انشقاق داخلها والتحريض على أنشاء ما يسمى بالحركات التصحيحية داخلها مستعملة كل الوسائل وخاصة الأغراء، مما يؤدي إلى اهتزاز ثقة المواطن في الأحزاب السياسية لأنه في كثير من الاحيان يربط علاقته بالأحزاب السياسية بعلاقته بأشخاص يمثلونها، مما يجعل رابطة المواطن بالأشخاص تتقوى في مقابل ارتباطه بالتنظيمات الحزبية التي تصبح في نظره مجرد الوصول إلى البرلمان يستغنى عليها النائب متى حقق اغراضه[30]. ويترتب على هذه الظاهرة اختلالات خطيرة على مستوى موازين القوى في البرلمان، باعتبار عدد النواب المنتمين للحزب أو الكتلة هو المعيار المؤسسي لتشكيل الهياكل البرلمانية، وأيضا التأثير على الأحزاب ماديا لان الأحزاب السياسية تستفيد من مساعدات مالية تتناسب مع تمثيلها في البرلمان، وأن التغير المستمر في تعداد النواب الممثلين لكل

[28] حازم عمر، مصدر سبق ذكره، ص104.
[29] طالبي سمير و بومراح حسينة، مصدر سبق ذكره، ص19-20.
[30] الأمين سويقات، مصدر سبق ذكره، ص209.

حزب يتسبب في اختلال ميزان القوة بين الموالاة والمعارضة، مما يؤدي إلى تخوف الأحزاب الأقلية من أي موقف معارض وناقد لمشاريع الحكومة وعزوفها عن ممارسة الرقابة الفعالة على اعمالها لان تغيير نائب واحد لانتمائه قد يفقدها حجمها السابق وبالتالي يضعفها عدديا الذي يحول دون تحقق النصاب المطلوب لاستعمال تلك الاليات في مقابل احزاب الموالاة[31].

وكذلك من آثار تلك الظاهرة هو أن الانتخابات تفقد قيمتها ولا يكون لها أي معنى لان الفرق البرلمانية تعد تجسيدا للخريطة السياسية التي افرزتها الانتخابات التشريعية، وعندما يتم انتقال النواب بين الاحزاب فأن ذلك يؤدي إلى المساس باختيارات الناخبين وبالتالي تقويض العملية الانتخابية التي تعتبر أحد اهم اليات تجسيد الممارسة الديمقراطية، وابرز نتائجه عزوف المواطنين عن المشاركة في الاستحقاقات الانتخابية القادمة، وأن عدم التحكم في المعيار العددي للأحزاب الممثلة في البرلمان يؤدي إلى عدم استقرار حكومي، لان بقاء الحكومة مرهون بالثقة التي تؤمنها لها الأغلبية المساندة لها، في مقابل احزاب المعارضة البرلمانية التي تنتقد اداء الحكومة وتراقبها وفقا للأليات المتاحة وتسعى للإطاحة بها، وبهذا فأن الحد من هذه الظاهرة هو تشريع قوانين تهدف إلى منع الانشقاقات الحزبية[32].

ومن آثار هذه الظاهرة هو أن الأحزاب السياسية ليست منظمات متجانسة تسعى لتحقيق أهداف نابعة من إرادة عامة، ولكنها بمثابة تحالف من الفاعلين السياسيين الذين يسعون لتحقيق مصالحهم الفردية، وهذا ما عبر به الباحث الايطالي المختص في الشؤون الحزبية(بانيباكو) بقوله بأن التحالف بين الفاعلين السياسيين يقوم على تبادل الموارد السياسية، كما أشار الباحث (موشيه ماور) إلى أن السمة المميزة للعلاقات داخل الأحزاب تتسم بالصراع والتوافق بين الفصائل داخل الحزب الواحد، فهي كالسياسة التي ينظر إليها عموماً بأنها عملية تقوم على الصراع والتوافق في العلاقات بين الأفراد[33]. وأن ظاهرة الانشقاقات الحزبية ظاهرة واسعة الانتشار عربيا ودوليا، ولعل ما تشهده حركة الإخوان المسلمين في مصر بأنه انشقاق، ويرجع ذلك إلى النظام السياسي التي قام بحظر الحركة عام 2012م ومن ثم تغيير في هيكلة الحركة والوصول إلى أهداف تعتبر من الثوابت داخل الحركة[34]، كما أن ظاهرة التكتل والانشقاق تعد من أهم خصائص النظام الحزبي (الإسرائيلي)، وتتمثل هذه الظاهرة أما باندماج بعض الأحزاب مع بعضها مكونة كتلة، أو الانقسام داخل هذه الأحزاب كنتيجة لطريقة الانتخابات، وأن هذه الظاهرة تبرز بصورة واضحة عند بدء عملية الانتخابات للكنيست، وقد لازمت هذه الظاهرة كافة الانتخابات التشريعية التي جرت في (إسرائيل)[35].

المبحث الثالث

آثر الانشقاقات الحزبية على العملية السياسية

[31] الأمين سويقات، مصدر سبق ذكره، ص209-210.
[32] المصدر نفسه، ص210.
[33] حازم عمر، مصدر سبق ذكره، ص91.
[34] جهاد عودة، سقوط دولة الاخوان، كنوز للنشر والتوزيع، القاهرة، 2014، ص476.
[35] محمد جمال الدين العلوي، الأحزاب وأثرها في رسم السياسة الإسرائيلية، دراسات إقليمية، جامعة الموصل، نينوى، العدد14، 2009، ص32.

CC BY

في أي نظام سياسي يؤمن بالديمقراطية تكون الأحزاب السياسية هي محور العملية الديمقراطية، وذلك لان الأحزاب السياسية هي من يشكل أساساً المجلس التشريعي، وهي التي تشرع السياسات العامة بشكل رسمي داخل المؤسسات الرسمية، وكلما كان اعضاء الحزب الواحد داخل البرلمان متماسكين في موقفهم ومبادئهم وأيديولوجيتهم تنعكس ايجابا على النظام السياسي ومن ثم تحقيق الاستقرار السياسي، أما العكس فأنها تؤثر سلباً على العملية الديمقراطية في البلاد بشكل عام وعلى النظام السياسي بشكل خاص وبالتالي تعرف البلاد بحالة من عدم الاستقرار السياسي، وعلى ضوء ذلك نك تقسيم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب، تناول المطلب الأول اثر الانشقاقات الحزبية على صنع السياسة العامة، أما المطلب الثاني آثر الانشقاقات الحزبية على العملية التشريعية، في حين تناول المطلب الثالث اثر الانشقاقات الحزبية على الاستقرار السياسي.

المطلب الأول

اثر الانشقاقات الحزبية على صنع السياسة العامة

عرفت الموسوعة الدولية للعلوم الاجتماعية، السياسة العامة بأنها (السياسات التي تتخذها الحكومة) [36]، بينما عرفتها موسوعة السياسات العامة بأنها (مجموعة من الأهداف أو البرامج الاساسية تصاحبها مجموعة من القرارات تحدد كيف تصنع الاهداف أو كيف يمكن تنفيذها) [37]، وعرفها (جيمس اندرسون) بأنها (برنامج عمل هادف يعقبه أداء فردي أو جماعي في التصدي لمشكلة أو لمواجهة قضية أو موضوع) [38]، أما تعرف (غابريل آلموند) للسياسة العامة بأنها (تمثل محصلة عملية منتظمة من تفاعل المدخلات (مطالب+ دعم) مع المخرجات(قرارات وسياسات) للتعبير عن أداء النظام السياسي في قدراته الاستخراجية والتنظيمية والتوزيعية والاستجابية والرمزية والدولية، من خلال القرارات والسياسات المتخذة) [39]، وكذلك فأن السياسة العامة (هي من يحوز على ماذا؟ ومتى؟ وكيف؟، من خلال نشاطات تتعلق بكيفية توزيع الموارد والمكاسب والقيم والمكاسب المادية والمعنوية، وتقاسم الوظائف والمكانة الاجتماعية بفعل ممارسة القوة أو النفوذ والتأثير بين أفراد المجتمع من قبل المستحوذين على مصادر القوة)[40].

وأن عملية صنع السياسة العامة هي ليست بالعملية السهلة، بل هي من بين الوظائف الحكومية الهامة والمعقدة، وذلك راجع لتعدد المراحل التي تمر بها، وتعدد الفواعل التي تساهم في عملية صنعها، وبهذا يعرفها (هارولد لاسويل) (هي ما تختار الحكومة عمله أو عدم عمله في مجال ما) أما (توماس داي) فيعرف السياسة العامة على أنها (النشاطات الهامة للحكومة) [41]. والسياسة العامة هي استجابة فعلية للواقع، فهي تعبر عن احتياجات ومطالب المجتمع في مدة معينة، ومن ثم بلورة لإرادة مجتمعية منظمة اتجاه حاجة أو مشكلة قائمة تستوجب تحقيقها، ومن ثم فالسياسة العامة هي تعبير واقعي وقرارات واقعية

[36] نقلاً عن أماني قنديل، تحليل السياسات العامة كأحد مداخل النظم السياسية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1978، ص106.
[37] إبراهيم بدر الخالدي، معجم الادارة، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 1989، ص192.
[38] جيمس أندرسون، صنع السياسات العامة، ترجمة: عامر الكبيسي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، 1999، ص14-15.
[39] غابريل آلموند وجي بنجهام باول الإبن، السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر –نظرة عالمية-، ترجمة: هشام عبدالله، الدار الاهلية للنشر والتوزيع، عمان، 1988، ص188.
[40] فهمي خليفة الفهداوي، السياسة العامة –منظور كلي في البنية والتحليل-، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2010، ص32.
[41] نقلاً عن حسن أبشر الطيب، الدولة العصرية دولة مؤسسات، الدار الثقافة للنشر، القاهرة، 2000، ص33.

لحل المشاكل الواقعة فعلاً وذات الاثر الملموس، ولا يمكن أن تكون نوايا الحكومة القيام بها دون وجود أي مؤثر فعلي، فالسياسة العامة هي قول وفعل يؤدي إلى تحقيق مطالب المجتمع، والسياسة العامة هي أداء لمؤسسات النظام السياسي[42].

وأن أي سياسة عامة لها أهداف ومقاصد تسعى إلى تحقيقها وبلوغها، ومنها بناء الدولة وتأكيد سيادتها في دائرة اختصاصاتها الإقليمية، وتحديد الأطر الفكرية والأساليب العملية بهدف تحقيق التنمية المستدامة، وحل المشاكل المجتمعية القائمة أو المتوقع حدوثها في المستقبل، ومن خصائصها أيضا أنها تعكس درجة القوة والسلطة والنفوذ التي تحظى بها الجماعات والنخب الموجودة داخل المجتمع[43].أما دور الأحزاب السياسية في صنع السياسة العامة، فهي تمثل إحدى قنوات المشاركة السياسية للمواطن، وكذلك احد قنوات الاتصال السياسي، فهي التي تقوم بالتعبير عن اهتمامات المواطنين ومطالبهم العامة، وتعمل على تحقيقها من قبل الحكومة، بفعل الضغط الذي تمارسه على صناع السياسة العامة الرسميين، وكذلك نقل رغبات وسياسات وقرارات الحكومة إلى المواطنين، وبالمقابل تعمل الأحزاب بكل أساليب المناورة لتحول دون إجازة بعض التشريعات من البرلمان لاسيما أذا كانت هذه التشريعات تتناقض مع مصالحها ومصالح المجتمع، كما تعمل على تعبئة الراي العام لأجل إسراع السلطة للاستجابة لبعض المطالب، لذلك فأن الأحزاب السياسية تعتبر كمصفاة لتنقية المصالح والمطالب التي تعبر عنها، ولاسيما أذا كان أعضاء الأحزاب متماسكين في موقفهم ومبادئهم وأيديولوجيتهم[44].

وتتنوع الأحزاب السياسية ودرجة تأثيرها وفعاليتها في صنع السياسة العامة وحسب نوعية الأنظمة السياسية، التي تعكس البنية التشكيلة للنظام الحزبي القائم في المجتمع، ففي بريطانيا وأمريكا يهيمن حزبان سياسيان ويحاول كل منهما أن يستقطب اكبر عدد من الجماهير للحصول على دعم انتخابي كبير، لذا فأن برامجهما تحرص على أن تتسع وتستجيب لمطالب القاعدة الجماهيرية، أما المجتمعات التي تأخذ بنظام التعددية مثل فرنسا والجزائر والعراق فأن الأحزاب السياسية تهتم بقضايا وسياسات تمتاز بالعمومية والشمولية، أما فيما يخص البلدان التي تمتاز بالحزب الواحد كالاتحاد السوفيتي سابقا فأن دور الحزب يمثل الهيمنة الكاملة على صنع السياسات العامة[45].

وأن الحزب الذي يصل إلى مواقع السلطة يصبح هو المحور الاساسي في صنع السياسات العامة، فالعضوية الحزبية في البرلمان تلعب دورا في تشريع السياسات العامة، ولاسيما إذا كان الاعضاء متماسكين ويصوتون في البرلمان تبعا لموقف حزبهم من السياسة وليس بصفتهم الشخصية، بالرغم أن هذا الامر ينعكس سلباً على شخصية العضو، إلا أنها أكثر إيجابيا عندما تتعلق السياسة العامة بخدمة المجتمع، بحكم أن هذه السياسات هي برامجه للحكم وخياراته للتنمية ورؤيته لحل المشاكل الماثلة والمتوقعة، كما أن الحزب في المعارضة يمثل رقابة سياسة دائمة ومتصلة لتوجهات السلطة التنفيذية ساعيا لكشف الاخطاء اينما وجدت، وبالتالي فالحزب المعارض يصبح عاملاً مؤثراً في تشكيل السياسات العامة، وفي الضغط لإجراء بعض التعديلات اثناء

---

[42] أحمد مصطفى الحسين، مدخل إلى تحليل السياسات العامة، المركز العلمي لدراسات السياسة، عمان، 2002، ص24.

[43] السيد عليوة وعبدالكريم درويش، دراسات في السياسات العامة وصنع القرار، مركز القرار والاستشارة، القاهرة، 2000، ص100.

[44] نجاي فاطيمة، دور الفواعل غير الرسمية في صنع السياسة العامة (دراسة حالة الجزائر ومصر)، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة د. مولاي الطاهر سعيدة، الجزائر، 2015، ص31-32.

[45] نجاي فاطيمة، مصدر سبق ذكره، ص32.

CC BY

التنفيذ من اخطاء تستوجب المراجعة[46]. ويكتسب الحزب صفة الديمقراطية عندما يتم تطبيق الديمقراطية في داخله، فممارسة الديمقراطية داخل الحزب وأتساع نطاق عضويته إلى جانب نظرته غير الإقصائية إلى غيره من الأحزاب هي من أكبر الضمانات لصنع سياسة عامة سليمة، والحزب الذي لا يمارس الديمقراطية في داخله وفي علاقاته مع بقية الأحزاب قبل الوصول إلى الحكم يصعب عليه ممارسة الديمقراطية في الدولة التي يصل إلى الحكم فيها، وبالتالي فأن السياسات العامة تكون مبنية على أساس احادي وفق الأيديولوجية التي يؤمن بها[47].

ومن الطبيعي يوجد داخل أي حزب تيارات مختلفة، ومن المنطقي أن تتصارع هذه التيارات فيما بينها، وتعد آليات معينة تحددها اللائحة السياسية بحيث يتم حسمها داخل الحزب ودون أن تمتد إلى خارجه، وفي حال عجز الحزب عن توفير مثل هذه الآلية فأن الصراعات عادة ما تنفجر في شكل انشقاق، وينتهي الأمر بخروج المجموعة الأقل تكيفا، وبالتالي فأن الانشقاقات الحزبية تؤثر سلباً على صنع السياسات العامة، ويصبح اهتمام الأحزاب السياسية بجذب الجماهير بقدر الاهتمام بمصالح المجتمع، ومن ثم فأن القدرة على أيجاد درجة ما من التماسك، والقدرة على استيعاب وإدارة التنافس بين الأجنحة المختلفة بطريقة سلمية تنعكس ذلك على صنع السياسات العامة[48].

المطلب الثاني

آثر الانشقاقات الحزبية على العملية التشريعية

يعني بالمؤسسة التشريعية (الأعضاء أو الهيئات التي يحق لها سن القواعد أو القوانين التي يلتزم الكافة بمراعاته)، أو بمعنى آخر هو (من يتولى مهمة التشريع الملزم للناس في إقليم الدولة)[49]، وتعرف المؤسسة التشريعية هو (المؤسسة المركزية التي تجسد إرادة الشعب عند الحكومة، وتعبر عن جميع توقعاته في استجابة الديمقراطية فعليا لاحتياجاته، وتساعد في حل أكثر مشكلاته اليومية إلحاحا)[50]، وعرفها الباحث (جواد الهنداوي) بأنها السلطة المنتخبة من قبل الشعب، تستمد قوتها وشرعيتها من قبل الشعب، وهي بالتالي تكون السلطة العليا أو السلطة الأولى من حيث المستوى[51].

والمؤسسة التشريعية هي هيئة تداولية لها سلطة تبني القوانين، وتعرف الهيئات التشريعية بتسميات عدة منها البرلمان، والكونغرس أي المؤتمر الوطني، والجمعية الوطنية، ومجلس الشعب، ومجلس النواب، ومع ذلك فأن المؤسسة التشريعية ليست السلطة الوحيدة التي تستطيع سن القوانين، فقد تضع بعضها المؤسسة التنفيذية ولكن في هذه الحالة لا تسمى قانوناً وإنما تسمى (مرسوم بقانون)، وبهذا فأن القانون هو من عمل المؤسسة التشريعية وحدها في حين يعتبر المرسوم من اختصاص المؤسسة

---

(46) زاير الهام، دور الاحزاب السياسية في التأثير على صنع السياسة العامة في الجزائر، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، جامعة عمار ثليجي بالأغواط، الجزائر، المجلد3، العدد2، أيلول 2019، ص311.

(47) قاسم علوان الزبيدي، دور الأحزاب السياسية العربية في التحول الديمقراطي، مجلة آداب الفراهيدي، جامعة تكريت، صلاح الدين، العدد15، حزيران2013، ص301.

(48) بلقيس أحمد منصور، الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي: دراسة تطبيقية على اليمن وبلد أخرى ، وكتبة مدبولي، القاهرة، 2004، ص.

(49) نقلاً عن ضو مفتاح غمق، السلطة التشريعية في نظام الحكم الإسلامي والنظم المعاصرة (الوضعية) دراسة مقارنة، منشورات ELGA، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، مالطا، 2002، ص17.

(50) ديفيد بيثام، البرلمان والديمقراطية في القرن الحادي والعشرين، ترجمة: مكتبة صبرة للترجمة، الاتحاد البرلماني الدولي، القاهرة، ص1.

(51) جواد الهنداوي، القانون الدستوري والنظم السياسية، العارف للطباعات، بيروت، الطبعة الأولى، 2012، ص140.

CC BY

التنفيذية، وتتألف المؤسسة التشريعية في أي نظام سياسي ديمقراطي من أعضاء منتخبين من الشعب، ويشترط فيهم شروط معينة أبرزها الجنسية والأهلية والسن.

والسلطة التي تمارس التشريع وتضع القواعد قد تكون محصورة في فرد مثل الملكيات المطلقة، أو في أقلية حاكمة مثل المجالس القيادية أعقاب الانقلابات والثورات، وقد تكون مجلساً برلمانياً نائباً عن الشعب، وقد تكون الأمة أو الشعب كله الهيئة التشريعية، والنظم الديمقراطية المعاصرة تعتبر الشعب هو صاحب السلطة في التشريع[52]، وتختلف الدول فيما يتعلق بتنظيم الهيئات النيابية، فمنها من يتولى المؤسسة التشريعية فيها مجلس واحد يسمى نظام المجلس الفردي، في حين يتولاها مجلسان في دول أخرى وتسمى نظام المجلسين[53]، وبذلك فأن المؤسسة التشريعية تمثل حجر الزاوية في الأنظمة الديمقراطية، فمن خلالها تتحقق المشاركة في السلطة ويناط به الدور الأساسي في ضبط أدائها الإجرائي عبر ممارسة الرقابة الفاعلة على الحكومة، بهدف ترشيد هذا الأداء والحفاظ على المال العام ومنع الفساد ورسم السياسات العامة في الدولة[54].

وتؤدي المؤسسة التشريعية في الأنظمة الديمقراطية العديد من الوظائف والواجبات، والتي تتراوح ما بين الوظيفة الأساسية وهي سن القوانين وكذلك صنع ورسم السياسة العامة، وتؤدي وظيفة المراقبة بمعناها العام، ومعناها الخاص المرتبطة بالرقابة على ميزانية الدولة، ورسم خطوط موازنتها المالية[55]. وتكون المساهمة في هذه المؤسسة عن طريق مشاركة الأفراد في الحياة الحزبية والسياسية للدولة، وذلك في إطار المشاركة السياسية، إذ تعتبر الأخيرة الطريقة والوسيلة الأنجح التي يستطيع عبرها المواطن التعبير عن موقفه من مختلف القضايا التي تهمه وتهم الصالح العام، وبواسطتها يشارك في صناعة القرار السياسي ولاسيما في صنع ورسم السياسات العامة، وذلك عن طريق التمثيل في المؤسسات السياسية المنتخبة والتي تعبر عن اهتماماته أو جزء منها[56].

ونظراً لأن الأحزاب السياسية هي من يشكل أساساً المجلس التشريعي، فغالباً ما تهيمن مصالحها، فضلاً عن رؤى قادتها على عملية تشكيل المجلس التشريعي، وقد تتفاوض الأحزاب السياسية المهيمنة فيما بينها بشأن النموذج (الفائز يربح كل شيء) ليس في النظام الانتخابي فحسب بل في التصميم الكلي للمجلس أيضاً، أي جمع صلاحياته من خلال السماح لأغلبية بسيطة بممارسة سلطة واسعة النطاق، وقد تفضل بعض الأحزاب الممثلة لأقلية ما دينية كانت أم ثقافية تشكيل مختلفة للمؤسسة التشريعية، ويأتي تشكيل الأخير ببعض التحديات إذ يعتبر واضعو الدساتير بأن وجود مجلس تشريعي طليق لا يعوقه عائق في ظل حكم أغلبية بسيطة يشكل تهديداً بممارسة الاستبداد ضد أقليات غير ممثلة بشكل كاف، مما تضطر الكتلة الصغيرة أو

[52] ضو مفتاح غمق، مصدر سبق ذكره، ص21.

[53] سحر كامل خليل، السلطة التشريعية في العراق في ضوء دستور 2005 (الواقع وآفاق والمستقبل)، قضايا سياسية، جامعة النهرين، بغداد، العددان 35-36، 2014، ص381.

[54] خالد العدوان ومحمد المومني، أثر الإطار الدستوري على تطور المؤسسة التشريعية في المملكة الأردنية الهاشمية، مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب، الجمعية العلمية لكليات الآداب، الأردن، المجلد10، العدد2، 2013، ص1348.

[55] سحر كامل خليل، مصدر سبق ذكره، ص382.

[56] أحمد ناصوري، دور الأحزاب السياسية في صنع السياسة العامة، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، دمشق، المجلد 37، العدد2، 2015، ص378.

CC BY

الأعضاء المنتمين إلى الكتل الصغيرة الانشقاق من أحزابهم، والانضمام إلى الأحزاب ذات المكانة السياسية، وبالتالي فأن هذا الأمر يؤثر على المؤسسة التشريعية وبالتالي على النظام السياسي برمته[57].

ومن المتفق عليه أن المؤسسة التشريعية تمثل الشعب، وأن التمثيل يأخذ أشكالا مختلفة فقد يكون جغرافيا يربط الممثل بمنطقة معينة وبالدوائر الانتخابية الموجودة فيها، أو قائماً على أساس قبلي أو عرقي أو على أساس الهوية، وقد يكون سياسياً حزبياً يسعى لضمان احتواء المجلس التشريعي المنتخب على رجال ونساء ويكون ذلك بانشقاق الأعضاء منتمين إلى حزب الطائفة أو القومية التي ينتمي اليها والانضمام إلى الحزب التي من المؤكد يصل إلى السلطة نظرا لكونه يمثل الأغلبية، ويمكن تحقيق تمثيل تشريعي من خلال غرفة تشريعية واحدة على الصعيد الوطني، إذ قد يتمكن حزب واحد من الحصول على الأغلبية بدعم من نظام انتخابي يعتمد مبدأ الفائز يأخذ كل شيء، دون تخصيص مقاعد للنساء أو للأقليات، ولا يعكس هذا الشكل من الأشكال التمثيل البرلماني التنوع في البلاد والمصالح المختلفة فيها، ولاسيما في مجتمع متنوع عانى من نزاع بسبب تهميش بعض الفئات[58].

الخاتمة

توصلت الدراسة إلى جملة من الاستنتاجات والتوصيات والتي يمكن أجمالها كالاتي:

أولاً: الاستنتاجات

1- أن الانشقاق الحزبي يعني خروج عضو أو كتلة سياسية من الحزب والانضمام إلى حزب آخر أو تأسيس حزب جديد، ويحدث هذا الانشقاق نتيجة شعور الفرد الحزبي أو الكتلة الحزبية باللامساواة أو التهميش من بعض الافراد الحزب اتجاههم، لاسيما فيما يتعلق الأمر بالقرارات والمواضيع الحساسة، وقد يكون الانشقاق الحزبي الاختلاف في المبادئ والاهداف، وقد يحدث الانشقاق جراء ضغوط خارجية وبالتالي يحدث الانشقاق لأسباب خارج نطاق الحزب.

2- هناك أسباب أخرى للانشقاق الحزبي منها تاريخية وثقافية وتنظيمية، وقد تكون الأسباب اقتصادية واجتماعية أو قد يتعلق بقانون الأحزاب أو بالنظام الحزبي في البلد، ومن آثار ظاهرة الانشقاقات الحزبية هو ضعف التماسك الحزبي مما يؤدي إلى فتح المجال أمام البرلمانين ويجعلهم متحررين من أي التزام مع أحزابهم وبالتالي يفسح المجال لهم بتغيير انتمائهم لأسباب واهية، وكذلك من آثار ظاهرة الانشقاقات هو اهتزاز ثقة المواطن في الأحزاب السياسية ومن ثم بالعملية السياسية في البلاد.

3- أن الأحزاب السياسية تعتبر أحدى أهم مرتكزات العملية الديمقراطية لكون الأخيرة تفتح المجال امام وجود تعددية تتيح لوجود عدد من الأحزاب تتنافس على السلطة وبالتالي تساهم في ترسيخ العمل الانتخابي، لكن ذلك يشترط وجود قدر كافي من الحرية تتحرك بموجبه تلك الأحزاب مع وجود قواعد تنظم عمل تلك الأحزاب.

[57] ماركوس بوكنفوردية، دليل عملي لبناء الدساتير تصميم السلطة التشريعية، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، ستوكهولم، 2011، ص1-2.
[58] ماركوس بوكنفوردية، مصدر سبق ذكره، ص7.

4- أن جميع الأحزاب العراقية بمختلف التوجهات الإسلامية والعلمانية والقومية تعاني من ظاهرة الانشقاق والتشظي، ويرجع السبب في ذلك إلى عدة عوامل ومنها العامل الشخصي والمتمثلة في الحصول على النفوذ داخل العميلة السياسية لاسيما أن شعار أغلب النخبة السياسية في العراق هو المكاسب والنفع الشخصي، وقد يكون انشقاق الشخصي عن الحزب هو الصراع على زعامة الحزب نظراً لامتيازات التي يتمتع رئيس الحزب على الصعيد المادي والمعنوي، إذ تتصور النخبة السياسية أن من حق كل كتلة فازت بالانتخابات حتى لو كان الفوز على شكل مقعد أن تشارك في الحكومة

5- ثانيا – التوصيات:

1. ان الانشقاقات الحزبية تحدث في معظم البلدان وجميع الأحزاب السياسية فان البعض من المختصين يعتبر هذا الحالة هي انبثاق يعني ان الحزب الاصيل يبقى وينبثق منه حزب جديد بطابع شبابي وهذه الحالة تودي الى التوازن والتنافس على السلطة.
2. ان الانشقاقات الحزبية في مجتمعاتنا توخذ على انها حالة سلبية لكن الواقع والمنظور الدول المتقدمة ينظر لها على انها حالة صحية ويمكن ان تحقق تقدم وتنافس من اجل تحقيق أهداف الحزب .
3. ان طبيعة العمل الحزبي هو يشبه طبيعة النشأة والحزب يبدأ في النشوء ثم النضوج ثم الهرم ولذلك تعتبر عملية الانشقاق او انبثاق هي ولادة لحزب جديد من رحم الحزب الاصلي لكن بطابع اكثر حداثة كما حصل من انشقاق تيار الحكمة من رحم المجلس الأعلى.
4. ان عملية الانشقاق في الأحزاب السياسية تشجع الأحزاب على العمل الجاد من اجل تحقيق أهداف الحزب وذلك من اجل اثبات وجودها وكذلك كسب ثقة الجمهور من اجل الحصول على وجود فعملية الانشقاق تحفز الأحزاب خاصة الحديثة النشأة على بذل قصار جهدها من اجل خدمة المجتمع لكسب ثقة الجمهور.
5. عملية الانشقاق في الأحزاب السياسية ممكن ان تكون عامل ايجابي يدعم تحقيق سياسات عامة ويسعى إلى صنع ورسم وتنفيذ هذه السياسات من خلال النخب والكوادر الجديدة التي يعتمدها في نشوء وانبثاق الحزب الجديد.
6. لعملية الانشقاق وتأسيس الاحزاب السياسيه الجديد اثر مهم في الرقابة والتنافس بين القوى الحزبية فكل حزب يسعى جاهد ان يكون في السلطة وهذا الحالة تكون رقابة على الأحزاب الآخرى في حال لم تحقق انجاز ضمن برنامجها.

المصادر والمراجع

اولا: المصادر العربية

1- إبراهيم بدر الخالدي، معجم الادارة، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 1989

2- احمد سويلم العمري، معجم العلوم السياسية الميسر، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1977

3- أماني قنديل، تحليل السياسات العامة كأحد مداخل النظم السياسية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1978

4- الأمين سويقات، الانشقاقات الحزبية في الجزائر والمغرب (دراسة في الأسباب والتحديات)، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، العدد15، حزيران 2016.

5- بلقيس أحمد منصور، الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي: دراسة تطبيقية على اليمن وبلد أخرى، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2004.

6- جهاد عودة، سقوط دولة الاخوان، كنوز للنشر والتوزيع، القاهرة، 2014.

7- جواد الهنداوي، القانون الدستوري والنظم السياسية، العارف للطباعات، بيروت، الطبعة الأولى، 2012.

8- الجيلاني بن حاج يحيى وآخرون، القاموس الألفبائي، الأهلية للنشر، 1997.

9-جيمس أندرسون، صنع السياسات العامة، ترجمة: عامر الكبيسي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، 1999.

10- حازم عمر، الانشقاقات في الأحزاب السياسية دراسة نظرية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد484، حزيران2019.

11- حسان محمد شفيق العاني، الانظمة السياسية والدستورية المقارنة، مطبعة جامعة بغداد، بغداد، 1986.

12- حسن أبشر الطيب، الدولة العصرية دولة مؤسسات، الدار الثقافة للنشر، القاهرة، 2000.

13- خالد عليوي العرداوي، ادارة الحكم في العراق رؤى استراتيجية لبناء نظام حكم صالح، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، كربلاء، 2012.

14- ديفيد بيثام، البرلمان والديمقراطية في القرن الحادي والعشرين، ترجمة: مكتبة صبرة للترجمة، الاتحاد البرلماني الدولي، القاهرة، بدون سنة نشر.

15- زاير الهام، دور الاحزاب السياسية في التأثير على صنع السياسة العامة في الجزائر، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، جامعة عمار ثليجي بالأغواط، الجزائر، المجلد3، العدد2، أيلول 2019

16- سحر كامل خليل، السلطة التشريعية في العراق في ضوء دستور 2005 (الواقع وآفاق والمستقبل)، قضايا سياسية، جامعة النهرين، بغداد، العددان 35-36، 2014.

17- السيد عليوة وعبدالكريم درويش، دراسات في السياسات العامة وصنع القرار، مركز القرار والاستشارة، القاهرة، 2000.

18- صالح جواد كاظم وعلي غالب العاني، الانظمة السياسية، العاتك لصناعة الكتاب، القاهرة، 1990

19- صموئيل هنتنغتون، النظام السياسي لمجتمعات متغيرة، ترجمة: سمية فلو عبود، دار الساقي، بيروت، الطبعة الأولى، 1993.

20- ضو مفتاح غمق، السلطة التشريعية في نظام الحكم الإسلامي والنظم المعاصرة (الوضعية) دراسة مقارنة، منشورات ELGA، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، مالطا، 2002.

21- طارق علي الهاشمي، الاحزاب السياسية، شركة الطبع والنشر الاهلية، بغداد، 1986

22- غابريل آلموند وجي بنجهام باول الإبن، السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر -نظرة عالمية-، ترجمة: هشام عبدالله، الدار الاهلية للنشر والتوزيع، عمان، 1988.

23- فازية فلوس، الانشقاقات الحزبية في الجزائر 1999-2012 دراسة حالة حزب جبهة القوى الاشتراكية، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري- تيزي وزو-، الجزائر، 2015

24- فهمي خليفة الفهداوي، السياسة العامة –منظور كلي في البنية والتحليل–، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2010.

25- قاسم علوان الزبيدي، دور الأحزاب السياسية العربية في التحول الديمقراطي، مجلة آداب الفراهيدي، جامعة تكريت، صلاح الدين، العدد15، حزيران2013.

26- كينيث جاندا، الأحزاب السياسية والديمقراطية من الناحيتين النظرية والتطبيقية: إقرار قانون الأحزاب، المعهد الديمقراطي للشئون الدولية، القاهرة، 2015.

27- ماركوس بوكنفوردية، دليل عملي لبناء الدساتير تصميم السلطة التشريعية، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، ستوكهولم، 2011

28- محمد بن ابي بكر بن عبدالقادر الرازي، مختار الصحاح، دار الرسالة، الكويت، 1982.

29- محمد جمال الدين العلوي، الأحزاب وأثرها في رسم السياسة الإسرائيلية، دراسات إقليمية، جامعة الموصل، نينوى، العدد14، 2009.

30- موريس دوفرجية، الأحزاب السياسية، ترجمة علي مقلد وعبدالمحسن سعد، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، 2011.

31- مي الأحمر، الأحزاب السياسية والانتقال إلى الديمقراطية: دليل للقادة والمنظمين والناشطين حول الأسلوب الديمقراطي لبناء الأحزاب، المعهد الديمقراطي الوطني، بيروت، 2004.

32- يوسف حسن يوسف، أيدلوجيات الحياة السياسية في الدول النامية، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2017

ثانيا: المصادر الاجنبية

1. Pippa Norris, Driving democracy: Do Power-sharing Institutions work?, Cambridge University Press, New York, 2008, PP23-24

2- Raber Tal'at Jawhar, The Iraqi Turkmen Front, https://web.archive.org/web/20120726070434/http://ifpo.revues.org/1115